

## Manifestations Of Influence and Convergence in Critical Perspective of Al-Muzaffar Al-Alawi (D. 656 Ah) "The Position on Necessities" As A Model

Noor Naeem Rumayed Mohammed\*, Ali Mohammad Abed  
Department of Arabic, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq  
\* [noornaem202018@gmail.com](mailto:noornaem202018@gmail.com)

**KEYWORDS:** Necessities, Influence, Al-Muzaffar, Convergence, Critical, Position.



<https://doi.org/10.51345/v34i2.641.g360>

### ABSTRACT:

The subject of the research is marked with (Manifestations of Influence and Convergence in the Critical Perspective of Al-Muzaffar Al-Alawi (Died: 656 AH) The Attitude towards Necessities as a Model). The importance of the topic stems from being a study in ancient Arabic criticism that shows the positions of beauty and eloquence in poetic texts, which help us understand them with taste and delicate sense. Critics, including Al-Muzaffar Al-Alawi, deliberately mentioned these reasons, purposes and reasons for which the poet resorts. For straightening the weight and the beauty of the poetic image.

## مظاهر التأثير والتلاقي في المنظور النقدي عند المظفر العلوي (ت: 656هـ) "الموقف من الضرورات" أنموذجا

نور نعيم رميض محمد\*، أ.د. علي محمد عبد

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

\*noomaem202018@gmail.com

الكلمات المفتاحية | الضرورات، التأثير، المظفر، التلاقي، النقدي، الموقف.



<https://doi.org/10.51345/v34i2.641.g360>

### ملخص البحث:

موضوع البحث موسوم بـ (مظاهر التأثير والتلاقي في المنظور النقدي عند المظفر العلوي (ت: 656هـ) الموقف من الضرورات أنموذجا) تنبع أهمية الموضوع من كونه دراسة في النقد العربي القديم تبين مواضع الضرورات في نصوص الشعرية والتي تساعدنا على إدراكها بالذوق والحس المرهف، فقد عمد النقاد ومنهم المظفر العلوي في ذكر هذه الأسباب والأغراض والدواعي التي يلتجئ إليها الشاعر، فالضرورة الشعرية هي رخص أجزائها بعض النقاد للشاعر دون الناثر في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة؛ لأجل استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية.

### المقدمة:

الحمد لله ربّ العلمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد. فالمعلوم أنّ للشعر قوانين متعددة توجب على الشاعر الالتزام بها وعدم الخروج عنها وهي: الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الجمال الفني والإيقاع الموسيقي اللذان يتناسبان مع غرض الشاعر كالمديح والهجاء وغيرهما من الأغراض الشعرية، فيلجئ الشاعر للمحافظة على نسج القصيدة إلى مخالفة قواعد اللغة من صرف ونحو، ويميل عن ضوابط استقرت في اللغة وقواعدها، وهذا ما يعني بالضرورة الشعرية، فكان كل ذلك سببا في اختيار موضوع بحثي هذا وهو (مظاهر التأثير والتلاقي في المنظور النقدي عند المظفر العلوي (ت: 656هـ) الموقف من الضرورات أنموذجا)، منتهيا بخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع، وقد منّ الله عليّ وهو ذو الفضل، إذ وفّقني إلى اختيار هذا الموضوع الذي تعايشت معه نفسي وروحي فتمت بذلك، إذ وقفت على الجليل من أحكامه وتدبرت معانيه ووجوه إعرابه وعرفت فنون تراكيبه، فما كان من خير فمن الله وما كان من زللٍ وغيره فمني ومن الشيطان، وحسبي أني حاولت والله المستعان.

## التمهيد:

**المظفر العلوي:** هو أبو علي المظفر بن السعيد أبي القاسم الفضل بن أبي جعفر يحيى بن أبي علي عبدالله بن أبي عبدالله جعفر العلوي، ولد بالموصل سنة (584هـ) ثم قدم إلى بغداد وفيها درس وتعلم وامضى شطرا كبيرا من حياته فيها، وتوفي بالموصل سنة (656هـ)<sup>(1)</sup>.

**الضرورة لغة:** عرف ابن منظور الضرورة قائلا: (الضرورة اسم لمصدر الاضطراب، والاضطرار: وهو الحاجة إلى الشيء، أو الإلجاء إليه، فيقال: رجل ذو ضرورة، أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء، أي: ألجئ إليه، والاضطرار: هو الاحتياج إلى الشيء، واضطره: أحوجه وألجأه، تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا، بناؤه افتعل، فجعلت التاء طاء لأن التاء لم يحسن لفظه مع الضاد)<sup>(2)</sup>.

بين لنا الخليل بن أحمد الفراهيدي معنى الضرورة، بقوله: (الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أثنى شاءوا؛ وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم، من إطلاق المعنى وتقبيده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد مقصوره، وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، وقال: الشعر حلية اللسان، ومدرجة البيان، ونظام الكلام، مقسوم غير محطور، ومشارك غير محصور، إلا أنه في العرب جوهر، وفي العجم صناعي)<sup>(3)</sup>.

فلو دققنا النظر في قول الخليل، نلاحظ مدى تأكيده على لغة الشعر وما يمتاز به من خصائص انفردت بها عن لغة النثر، كما أن وصفه الشعراء بأمراء الكلام، يفضي عن مدى إعجابه وتقديره لهم، والضرورة عند الخليل ومن سار على نهجه لا تعني اللجوء قطعاً، والضرورة ما وقع في الشعر، سواء أكان للشاعر عنها متسع أم لا، وللشاعر أساليبه الخاصة التي تدله على كيفية استعمالها.

ف نجد أن الضرورات الشعرية يلجأ إليها الشاعر، وهي من المواضيع التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً، ومنهم سيبويه في قوله: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)<sup>(4)</sup>، والمتأمل في قول سيبويه يرى أن الضرورة الشعرية مع كونها رخص ابيحت للشاعر، لكن مع وجود وجه تُخرج عليه، فإن خرجت - أعني الضرورة - عن هذا الوجه عدَّ خارجاً عن التقاليد الشعرية وبعيداً عنها.

ومما قاله ابن جني: أن الشاعر قد يلتزم في موضع اضطراب، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيتها وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله<sup>(5)</sup>.

فلجوء الشاعر للضرورة لا يسأل عنها، ولا يؤخذ عليها؛ لأنها وليدة اللحظة، وهو أمر تعارف عليه الشعراء، والأدباء، وعلماء اللغة، والنحو، والنقد من عصور الاحتجاج حتى أزمنة المولدين وإلى أيامنا المعاصرة، ومما ينبغي على الشاعر، أن يكون على معرفة بسنن العرب وضوابطها وقواعدها بالقدر الذي يجنبه الوقوع في الخطأ.

## الموقف من الضرورات عند المظفر العلوي:

والمظفر العلوي يجوز للشاعر المولّد استعمال الضرورات الشعرية التي أٌبيح للشعراء العرب استعمالها في أشعارهم، فيجد المظفر ان المولّد في ضرورات شعره وارتكاب صعايبها أعذر من العربي الذي يقول في لغته بطبعه، أما الذي لا يجوز للمولّد استعماله، ولا يسمح في ارتكابه فهو جميع ما يأتي عن العرب لحناً لا تسيعه العربية ولا يجوز أهلها سواء كان في أثناء البيت أو في قافيته، فإنّ اللحن لا يجوز الاقتداء به، ولا النزول في شعبه<sup>(6)</sup>. فالمظفر العلوي أجاز للشاعر المولّد صرف ما لا ينصرف، فقال: (يجوز للشاعر المولّد ارتكابه من الضرورة في شعره أن يصرف ما لا ينصرف؛ لأن أصل الأسماء كلّها الصرف، وإنما طرأت عليها علل منعها من الصرف، فإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف فقد رده إلى أصله...، وأما أن يأتي الشاعر إلى ما ينصرف فيتترك صرفه فلا يجوز؛ لأنه إخراج الشيء عن أصله، وإخراج الأشياء عن أصولها يفسد مقاييس الكلام فيها)<sup>(7)</sup>، ومن هذه الضرورات قول الشاعر:

[البحر المنسرح]

لم تتلفع بفصل منزرها ... دعد ولم تغد دعد بالعلب<sup>(8)</sup>

فالشاعر يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم، فالشاعر صرف (دعد) الأولى، وترك الصرف في بيت واحد<sup>(9)</sup>. فالمظفر العلوي لم يخرج عما قاله المرزباني عن ترك الشاعر الصرف أو صرفه، بل نجده متأثراً به، عندما قال الثاني: (اعلم أن ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر، لأنه يرد إلى أصله، وأما ترك صرف ما ينصرف فهو غير جائز، لأنه يخرج الشيء عن أصله)، كما نجد تعليق المظفر العلوي على البيت المذكور أنفاً مشابه لقول المرزباني الذي قال: (فصرف وترك الصرف في بيت واحد)<sup>(10)</sup>. ومما عابه النقاد، قول الشاعر<sup>(11)</sup>:

[البحر المتقارب]

فما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمع

وأبن قتيبة عقب على بيت العباس بقوله: قد اضطّر الشاعر فصّرّف غير المصروف، وقبيح ألا يصرف المصروف، فقال: (مرداس) بدلاً من (مرداسا)، وقد اعتبر خطأ نحوي<sup>(12)</sup>. وكما تحدث المرزباني على هذا البيت قائلاً: بأن ترك صرف مرداس، وهو اسم منصرف؛ وهذا قبيح لا يجوز ولا يقاس عليه، ولا يجوز؛ ولذلك فقد عدّه لحناً<sup>(13)</sup>.

كما نجد أن رشيق قد ذكر بيت العباس وعاب عليه بقوله: الشاعر تركه صرف ما ينصرف غير جائز، إلا أنه قد جاء في الشعر، وهو ما حذف منه التنوين وهو يستحقه<sup>(14)</sup>.  
وأما المظفر العلوي فعلق على البيت قائلاً: فترك صرف مرداس وهو اسم منصرف، وهذا لا يقاس عليه؛ لأنه لحن قبيح لا يجوز فعله<sup>(15)</sup>، ومن خلال ما قاله المظفر، أجد قد تأثر بسابقه من النقاد، الذين عابوا على قول العباس، وعدوه لحنًا قبيحًا.  
وقد أجاز المظفر العلوي للشاعر المولد استعمال ضرورة قصر الممدود، بيد أنه لم يجوز له مد المقصور؛ لأن ذلك خروج عن الأصل، فقصر الممدود هو رد الشيء إلى أصله، ومثال الأول أعني قصر الممدود كقول الشاعر<sup>(16)</sup>:

[البحر الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقًّا لَهَا بَكَاهَا ... وَمَا يَغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فقصر الشاعر البكاء ومدّه في بيت واحد، وهذا جائز، فإذا مددت (البكاء)، أردت الصوت الذي يكون مع البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها، ويفهم من ذلك أن الشاعر أراد تصوير حالة الحزن وما أصاب الرسول (ﷺ)، ونلاحظ أنه جمع بين المد والقصر لمواساته (ﷺ)<sup>(17)</sup>.  
وأما الثاني وهو مد المقصور، فلا يجوز الاحتجاج به؛ لأنه على غير أصل الوضع الذي اتفق العلماء عليه، كقول الشاعر<sup>(18)</sup>:

[البحر الوافر]

سَيَغْنِيَنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي ... فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

والوجه أن يقول (ولا غنى) بكسر الغين مقصوراً، ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة وزن البيت فقال: (ولا غناء)، ولا يجوز مد المقصور إلا نادراً؛ لأنه خروج عن الأصل، والعكس من ذلك – أعني قصر الممدود – هو رد الشيء إلى أصله، وليس المراد هاهنا مصدر غانيته إذا فاخرته بالغنى عنه لأنه قرنه بالفقر؛ فدل ذلك على أنه يريد السعة في المال لا المفخرة بالغنى عنه<sup>(19)</sup>.  
ف نجد مما سبق ذكره أن المظفر قد تأثر بأبن قتيبة الذي قال: قد يضطر الشاعر فيقصر الممدود، وليس له أن يمد المقصور<sup>(20)</sup>.

كما تأثر المظفر العلوي بالمرزباني الذي علق على قصر الممدود ومد المقصور بقوله: أن قصر الممدود، جائز للشاعر، ولكن لا يجوز أن يمد المقصور؛ لأنه خروج عن الأصل، فقصر الشاعر للممدود هو رد الشيء إلى أصله<sup>(21)</sup>، كقول الشاعر<sup>(22)</sup>:

## [البحر الوافر]

سَيَغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي ... فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

قال المرزباني: الوجه الأجود في هذا أن يكون أوله مفتوحاً؛ لأن معنى (الغنى والغناء) واحد، والشاعر إذا اضطر إلى مد المقصور غير أوله وجهه إلى ما يجوز (23).

ومما ذكره المظفر العلوي أنه لا يجوز للشاعر المولّد الاقتداء به ولا العمل عليه الإقواء؛ لأنه لحن فاحش في القافية، وذلك أن يعمل الشاعر بيتاً مرفوعاً وبيتاً مجروراً (24)، كقول النابغة (25):

## [البحر الكامل]

أَمِنْ آلِ مِيةٍ رَائِحٍ أَوْ مُغْتَدٍ ... عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودٍ  
زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رَحِلْتَنَا غَدًا ... وَبِذَاكَ خَيْرَنَا الْغَرَابُ الْأَسْوَدُ

فخفّض (مزود) ورفع (الأسود)، وهذا من أقبح العيوب الشعرية عند العرب والنقاد، ولا يجوز لمن كان مولّداً هذا؛ لأنه إنّما جاء في شعر العرب على الغلط، وقلة المعرفة به، وأنه يجاوز طبعه ولا يشعر به، ألا ترى أن النابغة عندما غني له به، فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع، فطن له ورجع عنه (26).

أبن قتيبة قال معلقاً على قول نابغة: (وليس للمحدث أن يتبع المتقدم في استعمال وحشى الكلام الذى لم يكثر، ككثير من أبنية سيبويه، واستعمال اللغة القليلة في العرب، كإبدالهم الجيم من الباء) (27)، وكما عرف الإقواء بقوله: هو الاختلاف في إعراب القوافي، كأن تكون القافية مرفوعة مرة ومخفضة مرة أخرى، وقد تحدث أيضاً عن قول النابغة عندما دخل إلى يثرب وانشدهم بشعره واقوى، فغنوا له بشعره ففطن فلم يعد للإقواء (28).

أما المرزباني، والذي بدوره علق على إقواء النابغة قائلاً: أن القصيدة مخفوضة، فدخل الحجاز فغنت قينة بحضوره، فلما مدت (خبرنا الغراب الأسود) علم أنه مقو فغيره، فنابغة الذبياني كان يكفى الشعر، حتى قدم المدينة على الأوس والخزرج، فأنشدهم؛ فقالوا: إنك تكفى الشعر، فسألهم كيف ذلك؟ فجعلوا يخبرونه ولا يفهم ما يريدون، فقالوا له: تغن بشعرك، فتغنى به ومدّده ففهم قصدهم، فقال: لست أعود (29).

واختلاف إعراب القوافي إقواء، وهو غير جائز لمولّد، وإنّما يكون في الضم والكسر، ولا يكون فيه فتح، هذا قول الحامض (30)، وقال ابن جني: والفتح فيه قبيح جداً، إلا أن أبا عبيدة ومن قال بقوله كابت قتيبة يسمون هذا إكفاء، والإقواء عندهم: ذهاب حرف أو ما يقوم مقامه من عروض البيت (31).

والتأمل لقول المظفر العلوي، والذي تعجب من إقواء النابغة بقوله: كيف ذهب ذلك عن النابغة مع حسن نقده للشعر وصحة ذوقه وإدراكه لغوامض أسرارهِ، ولما نيه على موضع الخطأ لم يصل إلى فهمهِ ولم يأبه له

فغنت به قينة وهو حاضر، فلما مدّت، خبرنا الغراب الأسود، وبينت الضمة في الأسود بعد الدال فتنبه لذلك وعلم أنه مقو فغيره، وقال: وبذلك تنعاب الغراب الأسود<sup>(32)</sup>، يلاحظ في ما قاله المظفر العلوي في حديثه عن إقواء النابغة، يجده قد تأثر بالنقاد الذين سبقوه بالحديث عن هذه الظاهرة. وأجاز المظفر للشاعر الاجتزاء بالضمّة عن الواو ضرورة<sup>(33)</sup>، كقول الشاعر<sup>(34)</sup>:

[البحر الطويل]

فبيناه يشري رحله قال قائل ... لمن جمل رخو الملاط ذلول؟

كان الأصل أن يقول: (فبيناه هو)، فحذف الواو من (هو) وهو ضمير منفصل، و اجتزأ بالضمّة<sup>(35)</sup>. ونلاحظ أن المرزباني أباح للشاعر الاجتزاء بالضمّة من الواو في الشعر، ومن هذا القول نفهم تأثر المظفر العلوي بالمرزباني<sup>(36)</sup>.

ومن الضرورات التي اجازها المظفر هو رد المنقوص الى أصله في الإعراب، فيضم الياء في الرفع ويكسرهما في الجر، كما تفتح في النصب؛ لأنّ الضمة والكسرة منويتان مقدرتان في الياء وإن سقطتا، فيقول في قاض في حال الرفع قاضي وفي حال الجر قاضي، غير مهموز، وكذلك في جوارى وغواني<sup>(37)</sup>، كقول الفرزدق<sup>(38)</sup>:

[البحر الطويل]

فلو كان عبد الله مولى هجوتة ... ولكن عبد الله مولى مواليا

عقب المرزباني على قول الفرزدق وقال: إن الشاعر (رد الياء إلى الأصل، وهي أبيات، ولكن هذا البيت تركه ساكناً)<sup>(39)</sup>، وقد لحن في قوله: (مولى موالى)، كان ينبغي أن يقول: (مولى موال).

فالمظفر العلوي قال: إن الشاعر رد (مواليا) إلى أصله للضرورة، ولم ينونه؛ لجعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف، (فتقديره أنه وقف على الياء على مذهب من يقف عليها من العرب. فلما تم الاسم برجوع لامة امتنع حينئذ من الصرف؛ لأنّ وزنه صار بالياء مفاعل بعد ما كان مفاع، فلما اضطر الى حركته؛ لإقامة الوزن فتحه في موضع الجر كما تفتح مساجد<sup>(40)</sup>، ومن خلال قول المظفر نجده قد تأثر بالمرزباني، والذي أجاز رد المنقوص إلى أصله، فالشاعر قال: (مواليا)، لأنه رده إلى أصله للضرورة، وإنما لم ينون، لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف، والمعلوم عندنا أن الفرزدق ليس من الذين يخطئون في النحو؛ لأنه ذو ثقافة بالنحو العربي فكيف له أن يخطأ.

وكما أجاز المظفر العلوي، (لشاعر المولد استعماله، إثبات الواو والياء في مثل لم يغز ولم يرم فيقول عند الضورة: لم يغزو ولم يرمي، كأنه أسكن الواو والياء بعد وجوب الحركة لهما)<sup>(41)</sup>، كقول الشاعر<sup>(42)</sup>:

[البحر الوافر]

### أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِّي ... بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(43)</sup>.

فالشاعر بقوله يفخر بشجاعته ويتساءل عما إذا عرف الناس عن هذه الشجاعة وما فعله بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استرجاعاً لحقه، فهو غير متهم بما يعرف عنهم من شجاعة وبأس. مما ذكره النقاد من خلال حديثهم على قول الشاعر، كان أصل اللفظ (يأتيك) فحذف الضمة، واسكن الياء، فقال: (ألم يأتيك)، كأنه أراد يقول: يأتيك بضم الياء رفعا، فلما جزمها أسكنها<sup>(44)</sup>. أما المظفر العلوي فقال: كان الأصل أن يقول: ((يأتيك) فحذف الضمة وأسكن الياء كما عرفت<sup>(45)</sup>)، ومن خلال تعليق المظفر على هذا البيت نجد تأثره، بالمرزباني وإبي هلال العسكري وابن رشيق القيرواني، فهو يرى أن الشاعر أدخل عليه الجازم فلم تحذف ياؤه. وكما نبه المظفر العلوي أن يتجنب الشاعر التثليم في الضرورات: وهو أن يجيء بالأسماء ناقصة لإقامة الوزن<sup>(46)</sup>، وذكر قول علقمة بن عبدة الفحل<sup>(47)</sup>:

[البحر البسيط]

### كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظِيٌّ عَلَى شَرْفٍ ... مُقَدِّمٌ بِسَبَابِ الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ

فالتثليم عند قدامة والمرزباني: (هو أن يأتي الشاعر بأسماء يقصر عنها العروض، مما يضطر إلى ثلثها والنقص منها)<sup>(48)</sup>، وعلقا على البيت، وتبعهما ابن رشيق فهم يرون، أنه حذف من (بسباب الكتان) اضطراباً؛ لأن الوزن لا يستقيم إلا بعد الحذف، فعمد الشاعر إليه \_ أعني الحذف \_ بغية إقامة الوزن<sup>(49)</sup>. أما المظفر لم يخرج عما ذكره سابقه من النقاد فقال: (أراد بسباب الكتان فحذف)<sup>(50)</sup>، وبهذا يتضح مدى تأثر المظفر بهم، فقد عاب على ضرورة التثليم، فجاء التثليم عنده، من نقص في الألفاظ والكلمات وتغيير في الأسماء والأفعال، وذلك دعا الشعراء إلى تجنبها، والاحتراز منها. ومثل ذلك قول الشاعر<sup>(51)</sup>:

[البحر الكامل]

### دَرَسَ الْمَنَا بِمَنَالٍ فَأَبَانَ ... وَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانَ

فالشاعر أراد (المنال) للضرورة، وهذه الضرائر تختص بلغة الشعر دون غيرها من اللغات، ولجوء الشاعر إليها ليس للاضطراب فقط، وإنما يكون اللجوء إليها للاتساع فيه أو الزيادة والنقصان<sup>(52)</sup>. أراد الشاعر (المنال) فحذف للضرورة أيضاً، وهذا الحذف يسمى الاقتطاع، فالشاعر يلجأ إليه؛ لأجل الإيجاز أو التخفيف، وأحياناً للضرورة، تجنباً لاختلال الوزن<sup>(53)</sup>.



أما المظفر العلوي علق على البيت قائلاً: أراد (المنازل) فرحمه في غير النداء بحذف حرفين منه هما الزاي واللام<sup>(54)</sup>، ومن تعليق المظفر، نستطيع الحكم أنه جاء متأثر بمن سبقه، فقوله هذا لم يأتي من منبع فكره بل جاء متأثراً بل وناقلاً، لآراء سابقه.

ومن الضرورات التي دعا المظفر العلوي الشاعر أن يتجنبها التذنيب، وهو ضد التثليم وذلك (أن يأتي بالفاظ تقصر عن إقامة الوزن فيزيدها حروفاً لئتم عروض البيت)<sup>(55)</sup>، واستدل بقول الشاعر<sup>(56)</sup>:

[البحر الخفيف]

لا كعبد المليك أو كيزيد ... أو سليمان بعد أو كهشام

وأما قدامة والمرزباني فقد تحدثوا عن التذنيب، بقولهما: التذنيب وهو عكس عيب (التثليم)، وذلك أن يأتي الشاعر بالفاظ تقصر عن العروض، فيضطر إلى الزيادة فيها، كما وقفا على قول الكميت وعلقا قائلين: إن الملك والمليك اسمان لله عز وجل، وليس إذا سمي إنسان بالتعبد لأحدهما، وجب أن يكون مسمى بالآخر، كما أنه ليس من سمي: عبد الرحمن هو من سمي عبد الله<sup>(57)</sup>.

عقب المظفر على البيت قائلاً: (أراد أن يقول: كعبد الملك، يعني ابن مروان، فجعله كعبد المليك لإقامة الوزن)<sup>(58)</sup>، فالتأمل في قول المظفر يحده يرفض هذه الضرورات - التثليم والتذنيب - رفضاً تاماً، ويدعو الشاعر إلى اجتنابها؛ لأنها قليلة نادرة في الشعر العربي، والقليل لا يقاس عليه، فهي ضرورات ليست بالمقام الذي يدعو إلى الاحتذاء بها، ورفض المظفر العلوي لهذه الضرورات لم يكن نابعا من فكره، بل جاء متأثراً بقدامة بن جعفر والمرزباني، وخير دليل على ما ذكرته آنفاً ما قاله قدامة: عندما تكون معاني البيت تامة مستوفية، لم يضطر الشاعر إلى نقصها عن الواجب، ولا إلى الزيادة فيها عليه، وأن تكون المعاني مواجهة للغرض الشعري المقصود، ولم تمتنع من ذلك ولم تعدل عنه من أجل إقامة الوزن والطلب لصحته<sup>(59)</sup>.

### نتائج البحث:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد. فبعد التوكل على الله تعالى أولاً، والأخذ بأسباب إنجاح الموضوع وخروجه بهذا الشكل ثانياً، توصلت إلى نتائج مهمة، أوجزها بالآتي:

1. إن الشاعر لا يسأل عن الضرورة، ولا يؤاخذ عليها؛ لأنها وليدة اللحظة، وهو أمر تعارف عليه الشعراء، والأدباء، وعلماء اللغة، والنحو.
2. الضرورات الشعرية لا يمكن حصرها ضمن مقال أو بحث ما، فقد دعا المظفر العلوي ومن سبقه من النقاد الشعراء إلى تجنبها، والاحتراز منها.

### 3. لم يخرج المظفر عما ذكره سابقه من النقاد، وبهذا يتضح مدى تأثير المظفر بهم، فقد عابوا على ضرورات ومنها التثليم والتنذيب وغيرهما.

#### المصادر:

1. ابن قتيبة (ت 576 هـ)، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت.).
2. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م.
3. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577 هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420 هـ - 1999 م.
4. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
5. أبو فرج الأصبهاني (ت: 356 هـ)، الأغاني: دار احياء التراث العربي، بيروت، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية (د.ت.).
6. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646 هـ)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982 م.
7. المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577 هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية الطبعة: الأولى 1424 هـ - 2003 م.
8. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة.
9. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
10. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي (ت: 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط 4، د. ت.
11. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة - بيروت ط 1 - 1406 هـ / 1986 م.
12. محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321 هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1987 م.
13. أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت: 749 هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
14. أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: 1362 هـ)، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب اشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين الناشر: مؤسسة المعارف، بيروت.
15. عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093 هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
16. أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392 هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، د. ت.
17. ديوان العباس بن مدراس، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، بغداد، 1968 م.
18. ديوان النابعة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ط2.
19. ديوان عبدالله بن رواحة، جمع الدكتور وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1401 هـ - 1981 م.
20. ديوان علقة الفحل (بشرح الأعلام الشتمري)، تحقيق: لطفي الصقال، ودرة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969، ط1.
21. ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق: د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ط2، 1962 م.
22. زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق الحصري (ت 452 هـ)، تحقيق: د. زكي مبارك، وزاد في تفصيله: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط 4.
23. سبط اللاتي في شرح أمالي القاضي [هو كتاب شرح أمالي القاضي/ لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني] المؤلف: أبو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487 هـ) نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

24. يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السرياني (المتوفى: 385هـ)، شرح أبيات بسبيويه، المحقق: الدكتور محمد علي الربيع هاشم راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر عام النشر: 1394 هـ - 1974 م.
25. أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأئمني الشافعي (ت: 900هـ)، شرح الأئمني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
26. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي (ت: 672هـ)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتح السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.
27. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ - 2000م.
28. يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وابن عيش وابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
29. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب المتوفى عام 1093 من الهجرة المؤلف: محمد بن الحسن الرضى الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأستاذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفراف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان عام النشر: 1395 هـ - 1975 م.
30. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي الناشر: لجنة التراث العربي الطبعة: بدون، 1386 هـ - 1966 م.
31. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ.
32. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، الصنائع، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العنصرية - بيروت عام النشر: 1419 هـ.
33. علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، ضرائر الشعر، المحقق: السيد إبراهيم محمد الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، 1980 م.
34. أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادى المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
35. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: 463 هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد الناشر: دار الجيل الطبعة: الخامسة، 1401 هـ - 1981 م.
36. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي (ت: 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت.
37. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، المعروف بسبيويه (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
38. أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت: 711هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت.
39. أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، اللوحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ - 2004م.
40. ما يجوز للشاعر في الضرورة المؤلف: محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (المتوفى: 412هـ) حققه وقدّم له وصنع فهرسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
41. أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت: 591 هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد. السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط1.
42. المسائل العسكرية في النحو العربي: لأبي علي النحوي. المحقق: د. علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا) الناشر: (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان - الأردن) عام النشر: 2002 م.
43. د. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م.

44. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: لبدار الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.
45. المرزباني، الموشح مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: علي محمد البجاوي، نخبة مصر، القاهرة، 1965.
46. المظفر بن الفضل بن يحيى، أبو علي، العلوي الحسيني العراقي (584هـ - 6٥٦هـ)، نضرة الإغريض في نصرة القريض، تحقيق: الدكتور هُي عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة طربين، دمشق، 1976م.
47. قدامة بن جعفر (ت 227 هـ)، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978، ط3.
48. مع المراجع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية، مصر، د ط، د ت.
49. أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (المتوفى: 392هـ)، الوساطة بين المتبني وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دار القلم، بيروت (د.ت).

## الهوامش:

- (1) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: مقدمة المحقق: 1.
- (2) لسان العرب: مادة (ضرر): 484/4.
- (3) زهر الآداب وثمر الألباب: 688/3
- (4) الكتاب: 32/1.
- (5) ينظر: الخصائص: 191.
- (6) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 239.
- (7) نضرة الإغريض في نصرة القريض: 257\_258.
- (8) البيت من دون نسبة: في الكتاب: 3/ 241، والخصائص: 63، والموشح: 122.
- (9) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 258.
- (10) الموشح: 122.
- (11) وهو العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عيسى بن رفاعة بن الحارث بن بختة بن سليم. أسلم قبل فتح مكة ووافى رسول الله (ﷺ) في تسعمائة من قومه على الخيول والقنا والدروع الظاهرة ليحضرُوا مع رسول الله (ﷺ) فتح مكة ينظر: الطبقات الكبرى: 4/ 205، البيت في ديوان العباس: 84.
- (12) ينظر: الشعر والشعراء: 102/1.
- (13) ينظر: الموشح: 122.
- (14) ينظر: العمدة: 274/2.
- (15) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 258\_259.
- (16) البيت لحسان بن ثابت في جمهرة اللغة: 2/ 1027، وليس في ديوانه، ولعبد الله بن رواحة في ديوانه: 132، وبلا نسبة في أدب الكاتب: 304، ومجالس ثعلب: 22.
- (17) ينظر: لسان العرب: مادة (بكا) 82/14.
- (18) البيت بلا نسبة في الإنصاف: 2/ 615، والملحة في شرح الملحة: 2/ 790، وتذكرة النحاة: 509، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 505، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 53/1.
- (19) ينظر: شرح الشواهد الكبرى: 4/ 2025.
- (20) ينظر: الشعر والشعراء: 102/1.
- (21) ينظر: الموشح: 122.
- (22) البيت سبق تحريجه في الصفحة السابقة.
- (23) ينظر: الموشح: 122.
- (24) ينظر: المصدر نفسه: 243.

- (25) ديوان النابعة الذبياني، ص: 105.
- (26) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 148.
- (27) الشعر والشعراء: 102/1.
- (28) ينظر: المصدر نفسه: 102/1.
- (29) ينظر: الموشح: 39.
- (30) هو محمد بن سليمان ابو موسى الحامض النحوي البغدادي، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 3/ 141.
- (31) ينظر: العمدة: 1/ 165.
- (32) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 243\_244.
- (33) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 260.
- (34) البيت للعجير السلوي، وقيل: للمخلف الهلالي، ينظر: شرح أبيات سيبويه: 1/ 219، والعسكريات: 98، والخصائص: 1/ 69، والإنصاف: 2/ 417، وشرح المفصل: 1/ 190، وضائر الشعر: 126، والخزانة الادب: 5/ 257.
- (35) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 261.
- (36) ينظر: الموشح: 123.
- (37) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 261.
- (38) البيت غير موجود في ديوان الفرزدق، وهو موجود في إنباه الرواة: 2/ 105، وبغية الوعاة: 2/ 42، وخزانة الأدب: 1/ 235، وشرح أبيات سيبويه: 2/ 311، وشرح المفصل: 1/ 64.
- (39) الموشح: 133.
- (40) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 262.
- (41) نضرة الإغريض في نصرة القريض: 264.
- (42) البيت لقيس بن زهير في الأغاني: 17/ 131، وخزانة الأدب: 9/ 524، وشرح أبيات سيبويه: 1/ 223، وشرح شواهد الشافعية: 408، وشرح شواهد المعني: 328، والإنصاف: 1/ 26، والمقاصد النحوية: 1/ 230، ولسان العرب: 14/ 14، وبلا نسبة في الكتاب: 3/ 316، والمفصل: 538، وأسرار العربية: 103، والأشياء والنظائر: 5/ 280، والجنى الداني: 50، وجواهر الأدب: 50.
- (43) وهناك روايات أخرى للبيت: (وهل أتاك) و(لم يأتك) و(لم يبلغك)، ينظر: شرح الأُشْهُوني: 1/ 83.
- (44) ينظر: الموشح: 126، وكتاب الصناعيتين: 150، والعمدة: 2/ 275.
- (45) نضرة الإغريض في نصرة القريض: 264.
- (46) ينظر: المصدر نفسه: 425.
- (47) ديوانه (تح: ابن ابي شنب): 70.
- (48) نقد الشعر: 86، والموشح: 298.
- (49) نقد الشعر: 86، والموشح: 298، والعمدة: 1/ 253.
- (50) نضرة الإغريض في نصرة القريض: 426.
- (51) البيت للبيد في ديوانه: 132، والارتشاف: 3/ 163، وسمط اللآلي: 13، وشرح التسهيل: 3/ 431، وشرح شواهد الشافعية: 397، والمقاصد النحوية: 4/ 246، وتاج العروس: 20/ 399، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 4/ 44، وشرح الأُشْهُوني: 2/ 460، وكتاب العين: 1/ 173، والمسائل العسكرية: ص116، وجمع الهوامع: 2/ 156.
- (52) ينظر: نقد الشعر: 86، والموشح: 299، والوساطة: 450\_453.
- (53) ينظر: العمدة: 1/ 254.
- (54) ينظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: 426.
- (55) نضرة الإغريض في نصرة القريض: 427.
- (56) البيت منسوب لكميت في نقد الشعر: 87.
- (57) ينظر: نقد الشعر: 87، والموشح: 299.
- (58) نضرة الإغريض في نصرة القريض: 427.
- (59) ينظر: نقد الشعر: 62.